

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التنشيط Arab Thought Centers and Future Foresight: Role Limits and Activation Requirements

♦ آسية بلخير

جامعة 8 ماي 1945 قلمة / الجزائر

Belkhir.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/21 تاريخ القبول: 2023/07/04 تاريخ النشر: 2024/12/18

الملخص:

تزايد الاهتمام العربي بمراكز الفكر باعتبارها مولدات للمعرفة والابتكار العلمي ومنطلق التغيير الحقيقي نتيجة أدوارها الهامة في تحليل الظواهر وفهم مسبباتها وإمكانية التنبؤ بمساراتها وحدود آثارها، تسعى دراستنا الى البحث في واقع مراكز الفكر العربية وأدوارها في صناعة المستقبل وتغيير الواقع بما يضمن التقدم والتطور من خلال الوقوف على حجم الظاهرة، أدوارها، وتحديد معوقات عملها ومتطلبات تفعيلها، مع الإشارة الى منطلقات الاهتمام العربي بالدراسات المستقبلية، وأهمية توطئها عربيا واشراك مراكز الفكر العربية في رسم السياسات وتمكينها من أدوات البحث والتحليل ورفع العوائق أمامها.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر، الدراسات المستقبلية، صناعة المستقبل، مراكز البحوث العربية.

Abstract:

The increasing Arab interest in think tanks as generators of knowledge and scientific innovation and the starting point for real change as a result of their important roles in analyzing phenomena, understanding their causes and the possibility of predicting their paths, the Arab interest in future studies, the importance of Arab settlement and the involvement of Arab think tanks in formulating policies, enabling them to use research and analysis tools, and removing obstacles to them.

Keywords: Think Tanks, Future Studies, Arab Research Centers.

إن عالم اليوم المتسم بكثرة تعقيدات البيئة وسرعة مستجداتها، فرض على صناع القرار ضرورة الاهتمام بمراكز الفكر وتشجيعها باعتبارها أحد أبرز فواعل صنع السياسة العامة بسبب أهمية أدوارها المتزايدة في فهم وتحليل مختلف الظواهر وتتبع مساراتها وسياقاتها مستقبلا ما يسهل على صناع القرار حسن صياغة واختيار الاستراتيجيات والسياسات المناسبة بما يضمن الجودة والكفاءة والفعالية لتتحول الى آليات للتغيير والبناء.

مما سبق يمكن تحديد أهمية الموضوع في:

- 1- أهمية مراكز الفكر في صناعة المستقبل وتحقيق التغيير الإيجابي؛
- 2- أهمية توطيد الدراسات المستقبلية عربيا لما يتيح من فرص للتقدم والتطور؛
- 3- التعرف على واقع مراكز الفكر العربية وأهمية تفعيلها بما يدعم أدوارها التنموية؛
- 4- الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر العربية وأهمية التأسيس لمنظومة فكرية لعلم المستقبل عربيا.

الخلفيات النظرية والعملية للموضوع: شهدت عملية صناعة القرار ورسم السياسات العامة ثورة فكرية من الناحية النظرية والعملية إذ أصبحت كل النظريات الما بعد سلوكية (آخرها نظرية الدائرة) تركز على أهمية أدوار مراكز الفكر في توجيه السياسات وتنفيذها على نحو صائب لتتحول من دور المحلل الى دور المستشار في الحياة السياسية، وما عزز هذا الانتقال الفكري-النظري، النقلة النوعية لأدوارها من الناحية الممارسية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر دولة من حيث تعداد مراكز الفكر فيها والتي تعد دوائر استشارة في رسم سياساتها واستراتيجياتها الحالية والمستقبلية، لهذا تعد الدراسة الى البحث في إشكالية خلق مراكز فكر بهوية عربية قادرة على تعزيز وتوطيد حقل الدراسات المستقبلية بما يتماشى والتطورات العلمية والخصوصية العربية.

أما بخصوص أهداف الدراسة فهي كالتالي:

- احاطة نظرية شاملة حول مراكز الفكر من حيث تحديد مفهومها وتطور مضمونها وأهميتها المتزايدة بالوقوف على أدوارها؛
- التعرف على واقع مراكز الفكر في المنطقة العربية بالوقوف على نشأتها وجمعها وأدوارها؛
- تحديد مدى فعالية مراكز الفكر العربية بمقارنة أدوارها الحالية مع الأدوار المنشودة في حقيقتها للوقوف على نقاط القوة لثمينها ومواطن الضعف لاقتراح حلول عملية لها؛

آسية بلخير

- سرد أبرز التحديات التي تواجه مسألة تفعيل مراكز الفكر العربية في تعزيز الدراسات المستقبلية في العالم العربي مقارنة بباقي دول العالم، مع طرح تصورات عملية لتجاوز تلك التحديات وتفعيلها.

نطاق الدراسة: كأي عمل بحثي، فإن أي دراسة تنطوي على نطاق موضوعي، إذ نركز على دراسة مراكز الفكر كمتغير مستقل وأدوارها في توطين الدراسات المستقبلية كمتغير تابع، أما النطاق المكاني، فركزنا على دراسة العلاقة بين المتغيرات السابقة في العالم العربي باعتبارها بيئة مخرجات البحث (الجمهور القارئ)، بالإضافة الى تأخر الاهتمام العربي بمراكز الفكر وحقل الدراسات المستقبلية.

تبحث دراستنا في **الاشكالات** التالية:

- ما هو دور مراكز الفكر العربية في صناعة المستقبل العربي ؟

- ما واقع وحقيقة مراكز الفكر العربية ؟

- ما مدى الاهتمام العربي بالدراسات المستقبلية، وماهي إمكانات توطينه ؟

- ماهي حدود/متطلبات تفعيل مراكز الفكر العربية ؟

كما سنحاول اختبار صحة/عدم صحة **الفرضيات** التالية:

- كلما زاد الاهتمام بمراكز الفكر وتفعيلها عربيا كلما ساهم ذلك في اختيار السياسات المناسبة.

- كلما امتلكت مراكز الفكر أدوات الاستشراف كلما ساعد ذلك على صناعة المستقبل.

- يتوقف نجاح صناع القرار بتغيير المستقبل بمدى اشراك مراكز الفكر في صناعة القرار.

تفرض الدراسة العلمية تبني مجموعة من **المناهج العلمية** التي تساعد على التحليل العلمي للدراسة ومتغيراتها، كما تفرض طبيعة الموضوع مناهج محددة دون غيرها، ولاختبار الفرضيات السابقة نستعين بالمنهج الوصفي-التحليلي في وصف وتحليل مراكز الفكر كبنية وكظاهرة من خلال تعريفها وتحديد خصائصها وأهميتها من خلال التعرف على أدوارها، كما نستعين بمنهج دراسة الحالة من خلال تركيز بحثنا على مراكز الفكر العربية وأدوارها في صناعة المستقبل العربي وأبرز تحديات عملها وكذا متطلبات تفعيلها، وفق التصور المنهجي-الاستنباطي القائم على الانتقال الفكري في التحليل العلمي من العام الى الخاص للوصول الى نتائج عامة قابلة للتعميم، لذا ارتكزت الدراسة في البداية على إعطاء لمحة عامة حول الاطار المفهومي لمراكز الفكر وتحديد أهميتها بالوقوف على أدوارها، ثم انتقلنا الى التخصيص بإسقاط الدراسة على مراكز الفكر العربية وأدوارها في تفعيل الدراسات المستقبلية، بالوقوف على حجمها، أدوارها ومحدودية فعاليتها، لتركز في الجزء الأخير على أسباب محدوديتها ومتطلبات توطينها عربيا بما يعزز مكانتها في إحداث نقلة نوعية في حقل الدراسات المستقبلية عربيا.

1- مراكز الفكر Think tanks: المفهوم والأدوار

تعتبر المراكز البحثية أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأبرز المؤثرين فيها وأحد المشاركين في وضع الحلول لها، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات واستشرافها.

1.1- مراكز الفكر: التعريف والنشأة

قدمت العديد من التعريفات لمراكز البحوث التي وإن اختلفت في مضمونها باختلاف توجهات الباحثين إلا أنها تتفق حول أهميتها وأدوارها، كما لا يزال المفهوم الخاص بمصطلح Think Tank يشوبه الغموض والتداخل، وفيما يلي عرض لأبرز التعريفات المقدمة.

- يعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي، مراكز الأبحاث والدراسات بأنها "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا الساعة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة. و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة، وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام.¹

- تعرف مؤسسة راند RAND للأبحاث مراكز البحوث بأنها " تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية، والاجتماعية، العسكرية، والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالأمن القومي والتسلح..."²

- يعرفها أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورجيا Howard J. Wiarda بأنها " مراكز للبحث العلمي والتعليم لكن ليست جامعات أو كليات، وهي ليس لديها طلبة، ولكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، ولا تقدم مساقات دراسية، ولكن تنظم العديد من ورش العمل والتدريب والمنتديات، وهي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات، ولكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة.³

¹ الخزندار سامي، الاسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات، مجلة دفتار السياسة والقانون، العدد 06، الجزائر، جاني 2012، ص 04.

² محمود ابراهيم متولي، المصانع المفقودة: مركز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار، دراسة منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 7 نوفمبر 2017م، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=50464>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12.

³ ابراهيم محمد حسن فراج، مراكز البحوث الدراسات تحسیر الفجوة بين المعرفة والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، 26 نوفمبر 2017، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=50712>، تاريخ التصفح: 2022/01/14.

آسية بلخير

وتعريف اجرائي، يمكن القول أن مراكز الفكر هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية وتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، وبما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة، وهذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث والدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، والتميز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها وسلطانها لا تخضع رسميًا إلى توجيه وسلطة حكومية باستثناء القوانين والتعليمات النازمة لترخيص وأعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة. والمراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية وخاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية ولكن غير ربحية.

من جملة التعريفات السابقة يمكن تحديد الخصائص العامة لمراكز الفكر في:

- مراكز الفكر هي مؤسسات غير حكومية، مستقلة، غير هادفة للربح؛
 - تسعى مراكز الأبحاث إلى تقديم المعرفة من خلال الربط بين البعد الأكاديمي والفعل في أرض الواقع؛
 - تقدم مراكز الأبحاث حلول آتية ومستقبلية لمشاكل المجتمع، مع اقتراح السيناريوهات والبدائل بصيغ استشراف المستقبل؛
 - تقدم البيانات والمعلومات الدقيقة بين يدي صانع القرار وبالتالي تسهل تداول الأفكار والمناقشات بشأنها؛
 - مراكز الأبحاث أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع الفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي.¹
- وبخصوص نشأة وتطور مراكز البحوث، فهي ظاهرة حديثة نسبيًا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تعود بدايات ظهورها الى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي، أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية التي تشغل المجتمع أو صناع القرار.

غير أنها شهدت انتشارا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ثلاثينات القرن الماضي، ومن أعرق مراكز الفكر فيها نجد معهد كارنيغي للسلام الدولي عام 1910 ومعهد بروكينغز عام 1916، ومعهد هوفر عام 1918، ومؤسسة القرن عام 1919، ومجلس العلاقات الخارجية 1920، و المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام 1921 وغيرها من المراكز البحثية، ثم انتشرت في أوروبا حيث تأسس في بريطانيا المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920، وفي فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا تأسست الأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931، والتي تعنى خاصة بقضايا وشؤون استطلاعات الرأي حول القضايا الاستراتيجية، غير أن نتائجها كانت استشارية ولم تتمكن من التأثير الحقيقي في صناع القرار وتوجهاتهم فضلت مؤسسات أكاديمية بعيدة

الحزندار ساي ، مرجع سابق، ص 10.

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التفعيل

عن الممارسة السياسية، غير انها سرعان ما توسع حجم الظاهرة في ستينات القرن الماضي وما أحدثته الثورة السلوكية في نظريات السياسة العامة، حيث ازداد الاهتمام بها بشكل كبير فتم تأسيس -على سبيل المثال لا الحصر- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام 1958، وفي أمريكا معهد دراسات الشرق الأوسط عام 1948، ومعهد انتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات العامة عام 1943، و مؤسسة راند عام 1952 التي تعنى بالسياسات العامة والشؤون الدفاعية العسكرية بشكل خاص، ومركز أبحاث فض النزاعات عام 1959 في جامعة ميتشغان، وفي أوسلو النرويجية أسس معهد أبحاث السلام الدولي عام 1959، وفي السويد معهد استوكهولم لأبحاث السلام عام 1966...

كما عرفت اتساعا في أدوارها وقوة في نفوذها وتعدد اختصاصاتها ومجالات بحثها في فترة الحرب الباردة نتيجة الاعتماد المكثف عليها خاصة من طرف الوم. التي تكرر نهج المشاركة الديمقراطية لمراكز الفكر في صناعة السياسات العامة حيث بلغ عدد مراكز الأبحاث والدراسات في العالم إلى 6480 مركز بحثي متخصص في مجال السياسات العامة في تسعة مجالات بحثية، في مقابل تقييد لأدوارها في الاتحاد السوفياتي نتيجة طبيعة ايدولوجيته، والجدول التالي يوضح ذلك.¹

جدول 1: توزيع عدد مراكز البحث في العالم (حسب احصائيات 2012)

المنطقة الجغرافية	عدد المراكز البحثية
افريقيا	548
اسيا	1200
أوربا	1757
أمريكا اللاتينية والكاريبينان	690
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	333
اوقيانوسيا	39
أمريكا الشمالية	1913
المجموع	6480

المصدر: الخزندار سامي، مرجع سابق، ص 11

ومن حيث ترتيب مراكز البحوث والدراسات بالإسقاط على 2019 مركز للدراسات الاستراتيجية في أكثر من 25 بلد غير عربي، أظهرت النتائج الترتيب التالي دوليا:

¹ الخزندار سامي، مرجع سابق، ص 10.

جدول 2: ترتيب مراكز الفكر في العالم

01	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
02	المعهد الملكي للشؤون الدولية-تشاتهام هاوس	المملكة المتحدة
03	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	الولايات المتحدة الأمريكية
04	معهد إستكهولم لأبحاث السلام العالمي	مملكة السويد
05	مؤسسة راند	الولايات المتحدة الأمريكية
06	المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية	جمهورية ألمانيا الاتحادية
07	مجلس العلاقات الخارجية	الولايات المتحدة الأمريكية
08	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية	المملكة المتحدة
09	معهد اليابان للشؤون الدولية	اليابان
10	مؤسسة فونداكاه جيتوليو فارغاس	جمهورية البرازيل الاتحادية
11	مركز الإبداع للحكومة الدولية	كندا
12	مرصد الدراسات الجيوسياسية	الجمهورية الفرنسية
13	مجلس الشؤون الدولية الروسي	روسيا الاتحادية
14	معهد شنغهاي للدراسات الدولية	جمهورية الصين الشعبية
15	المعهد الدنماركي للدراسات الدولية	مملكة الدنمارك
16	معهد جيجو للسلام	جمهورية كوريا الجنوبية
17	المعهد السنغافوري للشؤون الدولية	جمهورية سنغافورة
18	المعهد الأسترالي للشؤون الدولية	كومنولث أستراليا
19	معهد الدراسات الأمنية والتحليل	جمهورية الهند
20	معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية	جمهورية جنوب إفريقيا

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية، تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والبولية 2014-2015، مصر، ص 10.

2.1- أدوار مراكز الفكر:

يمكن تحديد الأدوار الوظيفية لمراكز الفكر (البحوث والدراسات):

- تحليل الواقع وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير وتغيير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية بعيدا عن الارتجال أو النظرة الأحادية وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة إلى تسمية هذه المراكز بـ "خزانات التفكير"؛
- تعتبر مراكز لإنتاج الأفكار وإيجاد سبيل لإنزالها وتطبيقها وقياس مدى فاعليتها في شتى مجالات الحياة؛
- تقديم الخطط الاستراتيجية المبنية على أسس علمية لأصحاب الشأن من أجل اتخاذ القرارات على أسس قوية مدروسة ومعدة سلفا تبعا للحقائق العلمية والمعطيات الواقعية؛
- نشر البحث العلمي في كافة المجالات، وتوليد الأفكار والمعلومات والسعي لتحقيقها؛
- وسيلة لخلق العلماء والباحثين باعتبارها ورش للتدريب والتكوين وتبادل الخبرات والمعلومات؛¹

¹ رانجة زكية، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، منشورات مؤتمر الاعمال التاسع، الجزائر، 2015، ص 11

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التفعيل

- تعميق الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الراهنة التي تواجه السياسات العامة؛
- دعم صناع القرار ولهذا الغرض تقوم مراكز الأبحاث بـ:
 - تحديد الأجندات: من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية ومن شأن ذلك أن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال السياسة العامة كالتعليم، والصحة وما شابه .
 - اقتراح البدائل وطرح الخيارات وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.¹
 - تحديد التكلفة – العائد لكل بديل وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل .
 - تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي .
 - تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة (أداة استشارية).
 - تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام .
 - البحث عن أولويات التنمية في المجتمع ولفت انتباه صانع القرار لها .
 - تستخدم مراكز الأبحاث كقناة اتصال بين صانع القرار والشعب.
 - متابعة التطورات الحاصلة في الدراسات والأبحاث وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى.²

2- مراكز الفكر العربية والدراسات المستقبلية: الواقع والتحديات

لا نكاد نرصد اهتماماً يذكر بالدراسات المستقبلية في الوطن العربي قبل السبعينيات من القرن الماضي، وحتى المحاولات الأولى للمفكرين العرب كانت تنسم بالمحدودية وضعف التنسيق وغياب الاستمرارية وعدم التمكن من أدوات التحليل، سنحاول فيما يأتي توضيح نشأة مراكز الفكر في المنطقة العربية وتوجهاتها العامة مع الوقوف على أبرز تحدياتها ومتطلبات تفعيلها.

¹ مهدي شحاته، صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي الأوروبي، لبنان، 1999، ص 12.

² مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران نموذجاً، بحث منشور بتاريخ 4 سبتمبر 2015م، متاح عبر الرابط www.rawabetcenter.com، تاريخ النسخ: 2021/12/15.

آسية بلخير

1.2- بدايات وتوجهات الاهتمام العربي بالدراسات المستقبلية

بدأ الاهتمام العربي بالدراسات المستقبلية مع نهاية الحرب الباردة نتيجة تزايد الاهتمام بقضايا التنمية والبحث عن حلول للمشاكل التي وجدت الدول العربية نفسها غارقة فيها بعد انهيار الاتحاد السوفيات وحتمية تبني التوجه الليبرالي، بالإضافة الى افتتاحها على الفكر الغربي، حيث شهدت تلك الفترة بروز مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتبط بالأساس بالبعد الزمني المستقبلي من خلال الاهتمام بمصير ومستقبل الأجيال القادمة ونصيبهم من العيش الكريم.

فالدراسات المستقبلية تركز على أهمية تفاعل الجوانب المختلفة الأنساق الاجتماعية السياسية الاقتصادية في إطار فلسفة الأنساق الكلية، وهو الذي يعبر عن مضمون فلسفة التنمية المستدامة في مختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، البيئية...، كما أن تجاوز قضايا التنمية والتخلف حدود الدولة القطرية لتصبح قضايا عالمية مشتركة جعل من الصعوبة بمكان الإبقاء على الأساليب التقليدية في التخطيط للتنمية، ناهيك عن تعقد وتشابك وتعدد القضايا والمشكلات المجتمعية في المنطقة العربية (الصراعات البيئية، مشكل الطائفية، الصراع العربي-الإسرائيلي...)، لتشكل كلها عامل ضغط على المستقبل العربي، من هنا بدأ كان من الضروري الاهتمام بالدراسات المستقبلية وضرورة توطئها عربيا.¹

كما ساهم مشروع القرن الأمريكي عام 2002 في أهمية توطئ الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الذي دعا إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية، وتغيير هويتها، وقيام نظام إقليمي بديل للنظام العربي، وخطة السنوات العشر لتغيير الشرق الأوسط من الداخل التي وضعها "مايكل لادين" من معهد أمريكي إنتربرايز، وتقارير مؤسسة هيريتاج Heritage عن إعادة هيكلة الشرق الأوسط، فضلاً عن المشاريع المستقبلية الإسرائيلية، إسرائيل 2020 ، وإسرائيل 2025 ، كلهما دفعت بالباحثين والمفكرين الى ضرورة التأسيس للدراسات المستقبلية للتنبؤ بمستقبل المنطقة العربية والبحث عن مشاريع أخرى مستقبلية بعيدة عن التأثير الخارجي، ومن أبرز الباحثين العرب في دراسات علم المستقبل نذكر على سبيل المثال المفكر المغربي المهدي المنجرة، والمصري محمد إبراهيم منصور، واللبناني أنطوان زحلان، وليد عبد الحي، غير أن جهودهم ظلت نظرية أكثر منها عملية لضعف امتلاكهم لتقنيات التحليل والتنبؤ،² وقد صبغت الدراسات المستقبلية عربيا بسمتين هما:

1- **الطابع المؤسسي لمختلف الدراسات:** فغالبية الدراسات المقدمة صادرة عن تنتمي للمجتمع المدني، لم تعرها الحكومات وصناع القرار الأولية في حسابات سياساتها.

¹ بلخير سلمى ، شرقي محمود ، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد2، العدد 02، الجزائر، 2020، ص218.

² محمود محمد السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، جامعة محمد الأول، المغرب، ص 22.

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات تفعيل

2- ضعف التنسيق وغياب المتابعة والاستمرار ما ولد القطيعة بني الأبحاث وأضعف التراكم المعرفي، فبدت تلك المراكز كجزر متناثرة تحتاج الى ربط وتنسيق وتعاون فيما بينها.¹

ومن أبرز الدراسات الرائدة في استشراف المستقبل العربي تلك التي صدرت في عام 1975 تحت عنوان: "الوطن العربي عام 2000" عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربية، وهي نتاج عمل جماعي لفريق من الخبراء والمتقنين العرب بقيادة أنطوان زحلان. وكان الهدف المعلن من الدراسة هو استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي حتى عام 2000، وبدأ المشروع من الفكرة القائلة بأنه "إذا لم يخطط العرب لمستقبلهم بأنفسهم تولى غيرهم التخطيط"، شملت الدراسة دراسات قطاعية للسكان والتعليم والتحضر والموارد البشرية والزراعة والري والنفط والنقل والنمو الاقتصادي. وتضمنت كل دراسة قطاعية وصفاً للأوضاع الحالية، وإسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع، وتوصيات للعمل في المستقبل من قبيل الدعوة إلى تخفيض معدلات النمو السكاني، وتشجيع انتقال السكان بين الأقطار العربية، واستيطان الصحارى وبناء طرق تربط أجزاء الوطن العربي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة متفائلة للمستقبل العربي مؤداها أنه إذا استغلت الأقطار العربية مواردها الاستغلال الأمثل، فستضيق فجوة الدخل بين الوطن العربي والدول المصنعة إلى 1 - 2 أو إلى 1 - 3 مع مطلع القرن الحادي والعشرين.²

كما شكلت محمود مجموعة التخطيط الطويل المدى للأقطار العربية أو مجموعة القاهرة عام 1977 بقيادة إبراهيم حلمي عبد الرحمن وآخرين في معهد التخطيط القومي في القاهرة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت وغيره من المؤسسات العربية والدولية العاملة في مجال استشراف المستقبل حيث قامت المجموعة بكثير من الدراسات التحضيرية لمثل هذا العمل الضخم، إلا أن هذا التصميم الطموح لاستشراف المستقبل العربي لم يجد سبيلاً إلى التنفيذ، فوئدت هذه المحاولة في مهبها.

وفي النصف الأول من الثمانينيات ظهر مشروع المستقبلات العربية البديلة أو صورة المستقبل العربي الذي قام على تنفيذه منتدى العالم الثالث في القاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،³ وتوالت الجهود النظرية في استشراف المستقبل العربي جماعات (مراكز) وفرداً.⁴

2.2 - مراكز الفكر العربي واستشراف المستقبل العربي: الخلفيات وطبيعة النشاط

لا يقابل الأهمية المتزايدة للدراسات المستقبلية في الفكر الغربي اهتمام مواز، وبالدرجة نفسها في الوطن العربي. فما زال هناك نقصاً للرؤية المستقبلية في معظم مؤسساتنا، وفي كثير من مظاهر حياتنا، بل وفي بنية

¹ محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطئها عربياً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص35.

² المرجع السابق، ص35-36.

³ محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص40.

⁴ الخزندار سامي، مرجع سابق، ص15.

آسية بلخير

تفكيرنا أيضاً، لاهتمامنا أكثر بالماضي وصراعاته أكثر من المستقبل وتحدياته، فالعرب منشغلون باللحظة الراهنة وغير مهتمين بالدراسات المستقبلية وخصوصاً الجيوسياسية. وتكمن المفارقة في أن دولاً عربية تبنت استراتيجيات تنمية شاملة وهو توجه مطلوب لكنه لا يعني ممارسة الاستشراف، لأن المطروح هو استراتيجيات تركز على التنمية الاقتصادية والبشرية، ولا تعالج الجوانب الجيوسياسية. وثمة ترابط بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات المستقبلية، لكن الأخيرة تظل أوسع وأبعد مدى، لأنها تركز على الإجابة عن سؤال: «ماذا يمكن أن أفعل؟»، بينما تطرح الدراسات الاستراتيجية على نفسها سؤالين آخرين هما: «ماذا سأفعل، وكيف سأفعله». لذلك يمكن القول أن الدراسات المستقبلية ترفع من كفاءة وفعالية التخطيط الاستراتيجي... إنها باختصار توسع المستقبل أو هي مستقبل المستقبل البديل.

لا شك في أن المجال ما زال مفتوحاً أمام العرب لممارسة التفكير والاستشراف الجيوسياسي، وقد بدأت بعض الجهات الحكومية ومراكز اتخاذ القرار في انشاء مراكز للدراسات المستقبلية ك مركز الدراسات المستقبلية بجامعة دبي سنة 2020 ومركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت سنة ، ومركز المستقبل لدراسات والأبحاث المتقدمة بأبو ظبي سنة 2013، مركز الدراسات المستقبلية بمصر، المركز العربي للدراسات المستقبلية....، فتزايد الاهتمام عربياً بمراكز الدراسات، كماً ونوعاً، ليتجاوز المئات في السنوات العشر الأخيرة، في حين كانت خمسة مراكز فقط في سنة 1998م، حيث تشير الاحصائيات إلى أن عدد المراكز البحثية في الوطن العربي يتجاوز 300 مركز، وهناك 1000 منظمة لها علاقة بالبحث والتطوير، ويوجد 100,000 عالم وباحث، وأكثر من 200 جامعة.¹

وبرغم ذلك النمو، ما تزال محدودة، مقارنة بنظيراتها في الدول الغربية التي لم تعد تنتظر لها على أنها هيئات فكرية وإنتاج البحوث والدراسات العلمية بل أدوات للتغيير وآلية لصناعة المستقبل، غير أن ما يميز مراكز الفكر عربياً أنها تعتبر امتداد لتوجهات النظم السياسية العربية التي تسعى الى تعبئة النخبة المثقفة خدمة لتوجهاتها وايدولوجيتها، كما تطلق على نفسها عدة تسميات مثل اسم "مؤسسة" Foundation ، وفي بعضها الآخر تسمى بـ "معهد" . Institute وتصف مراكز أخرى نفسها بـ "الصندوق" Fund ، وفي حالات أخرى بـ "الوقف" Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعاً عربياً هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات، بالإضافة الى أن أغلب مراكز البحوث والدراسات في العالم العربي تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظراً لعزوف القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، وذلك ناتج عن المناخ السياسي غير الموات للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصانية بما يكفي

¹ يحيى اليحياوي، عن مراكز البحوث والدراسات كيبوت للخبرة والمعرفة ، على الرابط: https://www.hespress.com/public_author بتاريخ 20 ماي 2013م ، تاريخ الصفح: 2022/01/15.

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التفعيل

لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز البحوث في علمية صنع القرار وفي مقدمتها قرارات السياسة الخارجية¹ وفي دراسة حول ترتيب مراكز البحوث العربية من حيث جودة أعمالها أوضحت النتائج التالية:

جدول 3: أبرز مراكز الفكر والدراسات العربية

01	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	جمهورية مصر العربية
02	مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية	المملكة العربية السعودية
03	مركز دراسات الشرق الأوسط	المملكة الأردنية الهاشمية
04	المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية	المملكة المغربية
05	كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية	دولة الإمارات العربية المتحدة
06	مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية	دولة الكويت
07	المركز اللبناني للدراسات	الجمهورية اللبنانية
08	مركز عيسى الثقافي	مملكة البحرين
09	مركز هداية	دولة الإمارات العربية المتحدة
10	المركز المصري للدراسات الاقتصادية	جمهورية مصر العربية

المصدر: يحيى اليحياوي، 2013، د ص

3- تحديات ومتطلبات تفعيل مراكز البحوث العربية وتوطين الدراسات المستقبلية

رغم انتشار مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية إلا أن عملها يتعرض للعديد من التحديات التي يمكن حصرها في تحديات تواجه عمل مراكز البحوث العربية في استشراف الواقع العربي بين معيقات منهجية تتعلق بالمراكز في حد ذاتها وبين معيقات فكرية-ثقافية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

1.3- التحديات المنهجية تواجه عمل المراكز البحثية العربية:

تتعدد التحديات بين تحديات داخلية تتعلق بالبنية الهيكلية، ومسألة التمويل والارتباطات الأيديولوجية،... وفيما يلي توضيح لتلك المعيقات:

✓ إشكالية التمويل:

من أكبر المعيقات تواجه عمل مراكز البحوث والدراسات العربية هي نقص التمويل، وهي مشكلة متعددة الأبعاد، حيث يغيب التمويل المحايد، فمراكز الدراسات ذات التمويل الحكومي، تكون ميزانيتها محددة كما تفرض عليها تبعيتها والامتثال لقوانينها ما يؤثر سلباً على جودة العمل وديموميته ومصداقيته، ما قد يدفع الباحثين إلى الهجرة والبحث عن مراكز بحث أكثر استقلالية، فبيئة مراكز الأبحاث العربية غير مولدة للأفكار

¹ إبراهيم المتولي، مرجع سابق، ص 15.

آسية بلخير

المتجددة ومشبطة للإبداع والابتكار، كما تعاني من ضعف الإمكانيات التسويقية للإنتاج المعرفي، عند نشر- كتب، أو دوريات، أو مجلات علمية... إلخ¹.

فغياب مصادر كافية لتمويل تدفع مراكز البحوث الى المؤسسات الخاصة والى التمويل الأجنبي الذي قد يضعها أما تحديات أكبر كضرورة نشر- ثقافته والمساس بالنظام العام وفرض أجندات عمل محددة ما قد يعرضها للمساءلة القانونية أو حتى الغلق من طرف الحكومات في بعض البلدان، كما يفقدها الحيادية والموضوعية والمصادقية في أبحاثها ودراساتها².

✓ ضباية النظام التأسيسي والتشريعي

في كثير من البلدان العربية، لا توجد تشريعات أو قوانين واضحة، تنظم عمل مراكز الدراسات والمؤسسات البحثية الخاصة، مما قد يضطرها لإصدار رخص من الخارج أو على أساس أنها تنظيمات مجتمع مدني، أو حتى المؤسسات الإعلامية، أو دور النشر، وهو ما ينعكس - بالطبع - على عملها.

✓ غياب المؤسسة/الهيكلة

المقصود بها هو شخصنة مراكز الأبحاث العربية، فعادة ما ترتبط مراكز الفكر بمؤسسيها وتحمل رؤاهم وايدولوجياتهم وتوجهاتهم وحتى اسمهم، ما يفقدها صفة التخصصية والموضوعية في عملها³.

✓ الافتقار إلى الاستقلالية

تكن قيمة الأبحاث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية، في حيادتها وموضوعيتها واستقلاليتها ومنهجيتها ولن يتحقق ذلك إلا بتوفر الحرية في العمل والاستقلالية وتجنب الضغوطات مهما كان نوعها، ما يمنحها حرية أكبر في تحديد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية، سواء عن طريق التمويل أو الاعتماد أو الاشهار والاعلام...

✓ ضعف آليات التعاون البينية

تعاني مراكز الدراسات العربية من ضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الدراسات الخاصة والحكومية والأكاديمية على المستوى العربي، وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز

¹ عصام عبد الشافي، المراكز البحثية ودورها المفقود في الاستراتيجيات العربية ، على الرابط: <https://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/links/16239>، بتاريخ 25 يناير 2011م، تاريخ النسخ: 2021/2/15.

² خالد غزال، مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة، صحيفة الحياة اللندنية، على الرابط: <https://issuu.com/ahmed864/docs>، بتاريخ 26 مارس 2010م، تاريخ النسخ: 2021/06/20.

³ جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، على الرابط: <http://mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html>، 11/24، 2005، تاريخ النسخ: 2021/06/25.

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التفعيل

الأبحاث العربية والعالمية، لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية وتبادل الخبرات والمعلومات الذي يبقى محصوراً بين الأشخاص لا المؤسسات، بالإضافة إلى تسجيل ضعف في التنسيق بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص والمراكز الأكاديمية في الجامعات.

✓ النقص في قواعد المعلومات

هناك ضعف في المعلومات وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة، حتى يتسنى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر، لا سيما أنها الأساس لإعداد الأبحاث والدراسات؛ يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكتب والدوريات، خاصة تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة. وفي هذا السياق نفسه، تأتي قلة البيانات اللازمة لإجراء البحث، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب بعض الجهات الحكومية.¹

2.3- القيود الفكرية حول التوطين العربي للدراسات المستقبلية:

يمكن تلخيصها في:

صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، والتمسك بالماضي والخوف من المستقبل، وسيطرة الأفكار المهيمنة، والأفكار "السابقة التجهيز"، وثقافة القطيع، وغيرها بما حذر منه وودي آلن (Woodi Allen) كل المشتغلين بالدراسات المستقبلية، الذين ينبغي أن ينصرف اهتمامهم إلى البحث عن البجعة السوداء (Black Swan) وسط أسراب البجع الأبيض.

صعوبات ناجمة عن ضعف الأطر النظرية الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي. فالفكر العربي في صيغته التراثية الموروثة، وفي طبعاته المستجدة ما هو إلا إعادة إنتاج للماضي أكثر منه قراءة وتطلع للمستقبل حتى شاعت الفكرة الساخرة بأن العرب يتنبؤون بالماضي ويتذكرون المستقبل، فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بيئة ثقافية معادية، فهو نسق علمي قائم على المنطق والاتساق المعرفي، وهو يقيض التفكير التقليدي الذي يحاول بناء المستقبل على شاكلة الماضي، وإحياء الماضي لا بناء المستقبل.²

صعوبات ناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي، ذلك لأن الدراسات المستقبلية تركز على ثقافة الديمقراطية والمشاركة والحوار وتبادل الآراء والخبرات وروح الفريق والعمل الجماعي والتسامح الفكري والاختلاف وهو ما تفتقده الثقافة العلمية العربية، فالدراسات المستقبلية تعتمد على منهج التكامل المعرفي والاعتماد المتبادل بين التخصصات العلمية المتعددة في إطار اجتماعي باعتبارها علم عابر للتخصصات،

¹ جواد الحمد، المرجع السابق، ص 2.

² محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 45.

آسية بلخير

وتبنى على أدوات وتقنيات بحث ترتكز على المشاركة وتبادل الآراء كتنقية دلفي، ودولاب المستقبل، وبناء السيناريوهات، وتحليل الاتجاهات، وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل.

3.3- متطلبات تفعيل مراكز الفكر العربية وتوطين الدراسات المستقبلية:

إن تلك التحديات التي تحد من عمل مراكز البحوث العربية استشرافيا وتعوق عملية التأسيس والتوطين لعلم الدراسات المستقبلية عربيا، يفرض علينا التفاتة حقيقية لتجاوزها وتوفير المناخ الملائم لعملها بما يعزز صناعة المستقبل العربي بأنفسنا، وفيما يلي تحديد لأبرز متطلبات تفعيل مراكز الفكر العربية في أدوارها الاستشرافية:

- **البحث عن مصادر تمويل بديلة ودائمة ومحيدة:** إن الاعتماد على التمويل الحكومي لمراكز دراسات في بعض البلدان لا يقل خطورة عن تلك التي قد تفرضها الحكومات المانحة والمؤسسات والجهات البحثية الغربية، من خلال فرض برامج وأجندات محددة شريطة الحصول على التمويل اللازم، وعليه فلا بد من إيجاد مصادر بديلة ودائمة للتمويل سواء عن طريق الأوقاف، أو المانحين من رجال الأعمال والمؤسسات المستقلة، حيث يمكن لمركز دراسات أن يقوم بإجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تخدم القضايا الوطنية والعربية.

- **إعادة هيكلة مراكز الفكر:** لابد من إعادة النظر في مؤسسة مراكز الفكر العربية وتنظيمها الهيكلي والتحلي بالمرونة التنظيمية والابتعاد عن الأنماط التقليدية في التسيير وشخصنة المراكز، ومنحها هامش من الحرية الإدارية بعيدا عن المركزية والبيروقراطية.

- **التخصص والموضوعية:** يفرض التميز والتفوق العلمي ضرورة التخصص (سواء في طابعه الجغرافي أو المجالي الفكري...) ما يضيئ على البحوث والدراسات الدقة والعلمية، كما يجب أن تنسم بالموضوعية ما يعطي للمراكز المصداقية والشرعية والثقة.

- **دمج مراكز الأبحاث بمحيطها وبيئتها:** على اعتبار أن دراسات وأبحاث المراكز نابعة من بيئتها، وموجهة لها فمن الضروري أن تكون الأبحاث واقعية وتنطلق من حقائق ملموسة وأدوات بحث علمية دقيقة حتى يمكن التنبؤ بأوضاعها مستقبلا.

- **تكريس اللامركزية:** لابد من توفير هامش حرية لعمل مؤسسات الفكر والبحوث في عالمنا العربي بعيدا عن جهات الوصاية التي قد تعيق عملها وإعطاء مزيد من الحرية للباحثين.

- **التنسيق بين مراكز الفكر وتبادل الأبحاث والخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك** ما يوسع مجالات البحث والبدائل والخيارات أمام صناع القرار وبناء شراكات حقيقية بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات التعليم العالي والجامعات لدعم أبحاثها ودراساتها.

مراكز الفكر العربية وصناعة المستقبل: حدود الدور ومتطلبات التفعيل

- خلق رؤية عربية استشرافية للمستقبل كعملية شاملة واعية وحركة مستمرة ونقدية من خلال تفهم تاريخي نقدي عقلائي عميق للتراث العربي واستيعابه، وكذلك فهم حقيقي دقيق لحقائق ومعطيات العالم المعاصر بكافة إمكاناته وتعبيداته، وإعطاء الاهتمام الكافي لحاجات هذا العالم العربي الحقيقية الراهنة والمستقبلية.
- تشجيع البحث العلمي (نظريا-تطبيقيا) نحو أنماط التفكير المستقبلي بما يؤسس لترسانة فكرية حول علم المستقبلات يمكن أن تساهم في صناعة مستقبل المنطقة العربية.¹

خاتمة:

تفرض الدراسة العلمية بالتحليل لمتغيرات البحث الآتية الذكر، تقديم إجابات منطقية للسؤالات والفرضيات البحثية (التأكيد أو النفي)، والتي بعد الفحص والتحليل تأكدت **الفرضية الأولى** القائلة بالعلاقة الطردية بزيادة الاهتمام بمراكز الفكر عربيا ونجاحه السياسات المعتمدة، وفي تفسير هذا إثبات ودليل **للفرضية الثانية**، فتعد مراكز الفكر بنوك معلومات تزود صناع القرار بالمعلومات اللازمة لتوجيه قراراتهم نحو السياسات المناسبة، وهذا لن يتحقق فقط-في حالة الاستشارة-بل لابد أيضا من تملك تلك المراكز لأدوات التحليل والاستشراف والمقدرة على الاستخدام الجيد لها لاستشراف المستقبل العربي، وفي ظل تراجع مركزية القرار نتيجة الفشل في استشراف الحقائق في ظل الاستمرار في السياق التقليدي لصنع القرار والحاجة لمراكز الفكر كأدوات فاعلة في الدراسات الاستشرافية، تتأكد **الفرضية الثالثة والأخيرة**.

وكخلاصة للعمل، توصلت الدراسة الى النقاط التالية:

- تعد مراكز الفكر مؤسسات بحثية غير ربحية تؤدي أدوار كبيرة في صناعة المستقبل واحداث التغيير من خلال الاقتراحات والبدائل التي تقدمها كمخرجات لأعمالها حول مستقبل ظاهرة أو منطقة ما؛
- رغم أن الدراسات المستقبلية حاضرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر إلا أنها محدودة ومقيدة، ورغم ظهور العديد من مراكز الفكر العربية التي تهتم بالدراسات المستقبلية إلا أنها لا تزال غير كافية في توطيد الدراسات والنظريات المستقبلية.
- من أبرز التحديات التي تعترض عمل مراكز الفكر العربية مشكلة التمويل، ضعف التأسيس، التحيز الأيديولوجي، غياب الرؤية الفكرية لعملها وكذا ضعف الأطر النظرية حول علم المستقبلات وآليات توظيفه عربيا؛
- تتطلب مسألة توطيد الدراسات المستقبلية التفاتة جادة من طرف الحكومات والباحثين سواء، مع ضرورة تكثيف التعاون والتنسيق البيئي في تبادل الخبرات والآراء وتوسيع دوائر الاستشارات البيئية.

¹ جواد الحمد، مرجع سابق، ص3.

1. راجحة زكية، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، منشورات مؤتمر الاعمال التاسع، الجزائر، 2015.
2. محمود محمد السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، جامعة محمد الأول، المغرب.
3. محدي شحاته، صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي الأوروبي، لبنان، 1999.

ثانياً: المقالات

1. بلخير سلمى، شرقي محمود، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 02، الجزائر، 2020.
2. الخزندار سامي، الاسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، الجزائر، جافني 2012.
3. محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

ثالثاً: الروابط الإلكترونية

1. ابراهيم محمد حسن فراج، مراكز البحوث الدراسات تحسیر الفجوة بين المعرفة والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، نشرت في 26 نوفمبر 2017، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=50712>، تاريخ التصفح: 2022/01/14.
2. جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، على الرابط: <http://mescom.jo/OurVision/2005/1.html>، نشرت بتاريخ: 2005 / 11 / 24، تاريخ التصفح: 2021/06/25.
3. خالد غزال، مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة، صحيفة الحياة اللندنية، على الرابط: <https://issuu.com/ahmed864/docs>، نشرت بتاريخ 26 مارس 2010م، تاريخ التصفح: 2021/06/20.
4. محمود ابراهيم متولي، المصانع المفقودة: مركز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار، دراسة منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية نشرت بتاريخ: 7 نوفمبر 2017م، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=50464>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12.
5. عصام عبد الشافي، المراكز البحثية ودورها المفقود في الاستراتيجيات العربية، على الرابط: <https://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/links/16239>، نشرت بتاريخ: 25 يناير 2011م، تاريخ التصفح: 2021/2/15.
6. مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران نموذجاً، بحث منشور بتاريخ 4 سبتمبر 2015م، متاح عبر الرابط www.rawabetcenter.com، تاريخ التصفح: 2021/12/15.
7. يحيى الجياوي، عن مراكز البحوث والدراسات كبيوت الخبرة والمعرفة، على الرابط: https://www.hespress.com/public_author، بتاريخ 20 ماي 2013م، تاريخ التصفح: 2022/01/15.